Tikrit University Journal For Rights Year (10) Vol (10) NO (1) Part (2) (2025) 579--597

٥٧٩

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The Great Social Loss in Criminology

Professor Dr. Mahmoud Mir Khalili
Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Iran, Tehran
Researcher. Najah Hussein Obaid
Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Iran, Tehran

Article info.

Article history:
- Received 14 June 2024
- Accepted 20 May 2025
- Available online 1 September 2025

Keywords:
- Criminal behavior
- Society
- Crime
- Social loss.

Abstract: . This study aims to reveal the most important causative and encouraging factors to commit crime, and to present the most important social theories that explain it. This study falls within the framework of descriptive research aimed at describing and analyzing the phenomenon studied. This study concluded that no matter how many types and sources of crime are, their effects and consequences, whether on the individual, family or society, are intertwined and intertwined. The consequences of criminal behavior are intertwined and interact together, and some of them lead to others to pose a real and serious threat to the social and economic structures of the family and society alike.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الخسارة الاجتماعية الكبيرة في علم الاجرام

الاستاذ الدكتور.محمود مير خليلي

كلية القانون, جامعة طهران, فرع الفارابي, ايران, طهران

الباحث. نجاح حسين عبيد

كلية القانون, جامعة طهران, فرع الفارابي, ايران, طهران

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٤/ حزيران/ ٢٠٢٤
- القبول : ٢٠ / ايار/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/ ايلول/٢٠٢٥

الخلاصة: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل التي تسبب وتشجع ارتكاب الجريمة وتقديم أهم النظريات الاجتماعية التي تفسرها. هذه الدراسة في إطار البحث الوصفي الذي يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر المدروسة. ووجدت الدراسة أنه بغض النظر عن نوع الجريمة أو سببها ، بغض النظر عن الأفراد أو العائلات أو المجتمع ، فإن آثارها وعواقبها متشابكة ومتشابكة. إن عواقب النشاط الإجرامي متشابكة ومتفاعلة ، وبعضها يؤدي إلى مخاطر حقيقية وخطيرة تهدد الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لكل من الأسرة والمجتمع.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

الكلمات المفتاحية :

- **السلوك الاجرامي**
- **المجتمع**
- **الجريمة**
- **الخسارة الاجتماعية.**

المقدمة : بما أن الجريمة ظاهرة سلبية تهدد استقرار الكيانات الاجتماعية والأفراد ، فإن المجتمع يواصل تحديد مجموعة من قوانين الردع للحد من تفاقم الجريمة أو القضاء عليها ، فضلا عن رفض المجرمين واغترابهم من قبل الجماعات الإنسانية التي ينتمي إليها. ولعل تطور الحضارة وتعقيد المجتمع الحديث ينعكس سلبا في سلوك الأفراد ، فقد تضاعف السلوك الإجرامي وتنوع وتعقيده ، ولا يمكن للوثائق القانونية الوقائية والرادعة التعامل معها ، مما يجعل دراسة الظواهر الإجرامية في المجتمع الحديث ، وخاصة البحث العلمي الموضوعي أكثر من اللازم. وتجدر الإشارة إلى أن تطور السلوك الإجرامي ، دون استثناء ، يؤثر على الأولاد وكبار السن والرجال والنساء وجميع شرائح الطبقات الاجتماعية المختلفة.

تؤكد الدراسة على أهمية تحقيق جانب وقائي ، لأنه عند القضاء على ظاهرة إجرامية ، يتم التعامل معها قبل حدوثها ، وفي حالة العودة إلى الإجرام بعد الجريمة ، سيتم تنفيذ العقوبات والأحكام القضائية المتعلقة بتشديدها ، والقضاء على الفئات الخطرة من المجرمين.

وتكشف الدراسة عن أهمية تحديد الأساليب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور وظهور الظواهر الإجرامية ، مما يجعلها قابلة للتنبؤ بها ويمكن التنبؤ بها ، ويمكن للسياسات الوقائية اتخاذ تدابير وقائية لمنع حدوث هذه الظواهر الإجرامية.

تحرص العديد من المجتمعات على حماية نفسها من الجريمة ومخاطرها من خلال القيم المجتمعية التي خلقتها لنفسها لتحقيق هذا الغرض ، ولكن بعد انتهاء فرض العقوبات ، لا يمكن للمرء أن يفوت دور المجتمع في تحديد مكانة أولئك الذين تم تجريمهم وتصرفهم بشكل سيء بين أفراد المجتمع.إعادة تأهيلهم أو حثهم على العودة إلى نفس الجريمة أو الجريمة. أولا ، نحتاج إلى توضيح معنى الجريمة ومعالجة العوامل الاجتماعية التي يمارسها المجتمع ضد هؤلاء المجرمين.

مشكلة البحث:

كانت الجريمة مسألة مجتمع منذ أن بدأ تكوين المجتمع حتى يومنا هذا ، وبدأت الجريمة مع بداية الإنسان على الأرض.ربما كانت الجريمة الأولى التي وقعت جريمة قتل محتملة بعد حدوث خلاف بينهما ، ونمت الجريمة مع نمو المجتمع وتطورت مع تطور المجتمع.

لذلك ، تكمن مشكلة البحث الحالي في **ما هي الخسارة الاجتماعية الكبيرة في علم الإجرام وما يترتب عليها.**

أسئلة البحث:

ونظرا تسهم بدرجة كبيرة جدا تم محاولة عمل دراسة عن دور القيم في الوقاية من الجريمة يحاول فيها الإجابة على التساؤل التالي:

ما دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ؟

ما هي القيم التي تعمل على الوقاية من الجريمة؟

ما هي المعوقات التي تحد من ترسيخ القيم الاجتماعية التي تسهم في الوقاية من الجريمة؟

أهداف البحث

١- بيان الأخطار والأضرار المترتبة على الظواهر الإجرامية.

٢- تحديد العناصر الأساسية لاسيما الاجتماعية المكونة للظاهرة الإجرامية.

٣- أسباب ارتكاب الجريمة بالرغم من وجود العقوبات. .

٤- بيان الطرق الوقائية لمكافحة الجريمة.

٥- تسليط الضوء على نظرة المجتمع للمجرم وأثره في العود للجريمة.

أهمية البحث

تهدف أهمية الدراسة إلى تحقيق النتائج التالية:

إن موضوع "الظواهر الإجرامية" هو أحد الموضوعات المهمة ، التي تؤكد على خطورة النشاط الإجرامي ، لذلك من الضروري الاستجابة بشكل حاسم وحاسم منذ البداية.

كانت سياسة العقاب معروفة ومستقرة خلال السنوات القليلة الماضية ، وبدأت معاييرها تتغير في ظل العلم والمعرفة ، ومن الضروري مواجهة الظواهر الإجرامية بأسلوب علمي قائم على التخطيط المنهجي ، سواء في تحديد الظواهر الإجرامية والقضاء عليها.

كما سيتم اشتقاق جانب مهم آخر من الدراسة من التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم اليوم ، والتي ستؤدي إلى تغيرات في المجتمع ، وخاصة الأفعال التي تنتهك الأمن ، ومن المتوقع أن تشهد "ظواهر إجرامية" جديدة لم تكن معروفة من قبل ، كاشفة عن بحث حول كيفية التعامل مع هذه الظواهر حتى قبل أن تبدأ في الظهور والظهور.

منهج البحث :

المنهج التحليلي الاستقرائي.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول على مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول مفهوم الجريمة وفي المبحث الثاني تحدثنا عن والعوامل الإجتماعية المؤدية للعودة إلى الجريمة ودور المجتمع في للسلوك الإجرامي وتأثير القيم المجتمعية في الوقاية من الجريمة وفي المبحث الثالث تناولنا مفهوم السياسة الوقائية ومقوماتها واهدافها وفي خاتمة البحث تم عرض النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال دراسة وتحليل ومناقشة موضوعات البحث .

المبحث الأول: مفهوم الجريمة والعوامل المؤثرة على المجتمع

الجريمة ، في الواقع ، يعتمد مفهومها على وجهة النظر المرئية ، حيث يوجد تعريف للجريمة من وجهة نظر اجتماعية ، وهناك تعريف آخر من وجهة نظر نفسية ، وهناك تعريف ثالث من وجهة نظر قانونية.الأول هو السلوك الذي يتعارض مع القواعد والعادات والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع- كل مجتمع على حدة. من الناحية النفسية هو عمل يتعارض بشكل واضح مع الغرائز البشرية العادية من خلال محاولة إشباع غريزة غير طبيعية يمكن أن تؤدي إلى بعض الناس ، ومن ثم تأتي الجريمة إلى المرتبة الثالثة من وجهة نظر قانونية وهي جميع الأفعال الخارجة عن القانون والمتفق عليها على حرمتها وعقابها.

وللجريمة العديد من الأسباب منها أسباب عامة وأخرى خاصة – فالعامة تتمثل في الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما الخاصة تتمثل في انعدام الوازع الديني، والأسرة التي يعيش فيها الإنسان،

وأسباب اقتصادية خاصة بالفرد، والكره والحقد، وحب السيطرة، وحب الفضول والمغامرة وتجربة الأمور غير الطبيعية.

المطلب الأول: تعريف علم الجريمة

هناك العديد من المواجهات في علم الإجرام التي تتلاقى وتتباعد أحيانا ، والسبب هو انتماء باحثي علم الإجرام إلى العديد من التخصصات العلمية مثل علم النفس وعلم الاجتماع والقانون وعلم النفس المرضي.وهلم جرا.

يعرف علم الإجرام بأنه فرع" إجرامي" من العلوم الجنائية يحقق في الجرائم " ويستخدم لتحديد العوامل والظروف التي أدت إلى ارتكابها في حياة الفرد ، في حياة المجتمع" [١] .

وعن الجريمة في مفهومها الاجتماعي فقد رمى البعض بأنها: عدوان على شعور أخلاقي متوسط يسود في كل العصور والبلاد[٢] .

يعرف علم الإجرام بأنه " العلم الذي يتعامل مع العوامل التي تدفع الشخص نحو الجريمة من أجل تحليل ودراسة الظواهر الإجرامية التي تصاحب المجتمع البشري وإيجاد العلاج اللازم والتدابير الوقائية لمنع الإضرار بالمجتمع من خلال الأعمال الإجرامية المنحرفة."[٣] .

تم تضمين موضوع " تعريف علم الجريمة "في جدول أعمال مؤتمر علم الجريمة ١٩٥٠ ٢ في باريس ، الذي وافق على تعريف"علم الجريمة هو الدراسة العلمية للظواهر الإجرامية".. وموضوعه هو دراسة الظاهرة الإجرامية وكيفية التعامل معها [٤] .

من التعريف السابق ، يعتبر علم الإجرام الجريمة "ظاهرة اجتماعية" موجودة حتما في أي مجتمع وفي أي وقت وفي أي مكان ، لشرحها وتحديد العوامل التي أدت إلى ارتكابها ، والعوامل الفردية المتأصلة في شخصية الجاني ، والجوانب الجسدية أو النفسية أو العقلية ، والعوامل البيئية أو الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية المتعلقة بالبيئة التي يعيش فيها الفرد ، أو هذه العوامل تجمع بين العوامل الفردية والبيئية. من الواضح تحديد ما إذا كان هذا عاملا.دراسة لتحديد معنى الجريمة والمجرمين لاستكمال الرقم الحقيقي لعلم الجريمة.

١- التعريف القانوني للجريمة

لم يجمع الفقهاء الجنائيين على تعريف موحد للجريمة بمفهومها القانوني، بل هناك تعريفات متعددة: فقد عرفها"سذرلاند " Sutherland بأنها "السلوك الذي يخرق قانون العقوبات [٥] .

---

(١) أسامة عطية محمدعبدالعال،أصول علمي الإجرام والعقاب٢٠١٥، ص٤٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٦.

(٣) عبود السراج، علم الاجرام وعلم العقاب، دراسة تحليليّة في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٠، ط٢، ص ١٩.

(٤) المؤتمر الثاني للإجرام المنعقد في باريس سنة"١٩٥٠".

وعرفها البعض بأنها " الواقعة المنطبقة على أحد نصوص التجريم، إذا أحدثها إنسان أهلٌ للمسؤولية الجنائية". "أو هي سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير"[١].

يشير تعريف الجريمة القانونية إلى أنها تحتوي على عدة عناصر أو عناصر يمكن صياغتها على النحو التالي: [٢]

١-ينص على تجريم الأفعال بطريقة دقيقة وواضحة. أي ، في أي حالة وحالة ، في أوقات وأماكن مختلفة ، هناك أفعال محددة قانونا توصف بأنها جرائم إذا ارتكبها شخص ما.ا

٢-وقوع فعل أو هجر من قبل شخص أو شخص ، وكذلك شهادة جريمة ضد الجاني أو الجاني أمام محكمة تشرف عليها هيئة قضائية شرعية مستقلة لذلك فإن التفكير أو التخطيط لجريمة ليس جريمة لأن الفعل لم يحدث بعد. يشكل الفشل أو الهجر جريمة وفقا للتعريف السابق ، مثل الفشل في إنقاذ حياة شخص ربما تم إنقاذه ، أو الفشل في مساعدة شخص مصاب ، أو الهجر من الخدمة العسكرية ، أو عدم الإبلاغ عن جريمة..وهلم جرا.

٣-النص على عقوبة ؛ ليس فقط لا ينص على عقوبة تؤدي إلى عقوبات تعسفية على أساس الاختلافات في تفسير النص القانوني ، ولكن أيضا لا ينص على عقوبة محددة لكل فعل إجرامي ، طالما أن القانون ينص على تجريم فعل معين وفرض التزامات أو التزامات ، لأن القانون يصبح نوعا من التوجيه والمشورة والتوجيه. من المهم.هنا, الأفراد أحرار في اتخاذ أو ترك هذه النصائح والتعليمات وفقا لمعتقداتهم الشخصية

عند وصف الجريمة بأنها فعل مجرم ويعاقب عليه القانون ، يكون للدول تقييمات مختلفة للنشاط الإجرامي ، وحتى في دولة واحدة يختلف التصنيف القانوني للجرائم من فترة إلى أخرى. "إن أنواع الأفعال التي تنتهك النظام الاجتماعي والأخلاقي ليست دائما ضمن نطاق الجريمة ، لكن بعض علماء الجريمة يفهمون نطاق تعريف الجريمة." [٣].

مما سبق ، يمكننا القول أن التعريف القانوني للجريمة يحتوي على العديد من الثغرات.قد يشير هذا إلى أنه حتى إذا تم تعريف الجريمة وتم تعريف معناها نظريا ، فإن تطبيقها العملي ليس كذلك. هنا, يمكن أن تنشأ العديد من الأسئلة, مثل:هل يشكل انتهاك النص القانوني في جميع الحالات والمواقف جريمة يعاقب عليها القانون?يمكن أن تنشأ مثل هذه الأسئلة.انتهاك النص القانوني من قبل شخص في وضع غير

---

(٥) أسامة عطية محمدعبدالعال،أصول علمي الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص٤٥.

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشولن، الجريمة وعلم الاجتماع الجنائي، دار المؤلف، ٢٠١٠، ص١٠١.

(٢) أحمد جودت غراب، وآخرون، القوانين الجنائية المفاهيم والتطبيقات، دار النهضة، ٢٠١٧، ص١٠.

(٣) عذراء صليوا رفو، محاضرة في الجامعة المستنصرية بعنوان:" الجريمة بين التنظير والتحليل"، ٢٠١٨.

مؤات ، مثل التصرف أو الصبي أو الشخص المسن أو المرأة ، هو نفس الانتهاك من قبل شخص بالغ بارز على علم بانتهاكه.

٢- التعريف الاجتماعي للجريمة

يقوم المفهوم على ربط الجريمة بمصالح وقيم واستقبالات المجتمع ، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة تتطلب وجود قيم معينة تحظى باهتمام الدولة وقبولها كظاهرة طبيعية تحدث بدرجة مختلفة من التطور في جميع المجتمعات البشرية ، لكن أنماط السلوك الإجرامي يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر ، وعندما تتجاوز المستوى المألوف ، فإن الشذوذ غير الطبيعي يعتبر حكما قيميا تصدره المجموعة على بعض أفعال أعضائها ، سواء أصبحت ظاهرة وعوقبت أم لا ، ويعتقد أن الجرائم من وجهة نظر اجتماعية تتطلب وجود مجموعة من الأشخاص الذين يعانون من هذه الظاهرة أو تلك ، كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة تتطلب وجود بعض القيم التي يقوم بها أفراد المجموعة ، سواء أصبحت ظاهرة أو عوقبت أم لا ، ويعتقد أن الجرائم من وجهة نظر اجتماعية تتطلب وجود مجموعة من الأشخاص الذين يعانون من هذه الظاهرة [١] ، كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة تتطلب وجود مجموعة من الأشخاص الذين يعانون من من بعض القيم التي تحظى باهتمام وقبول الدولة.العادات والتقاليد والعادات والقوانين (الأعراف الاجتماعية للجريمة) والتعبيرات-أيضا-الصراع بين السلوك الاجتماعي والسلوك الفردي ، وتجريمها ليس حكرا على المشروع[٢] .

وحسب ما يعرفها " فيرى ferry " بأنها كل فعل يقع بالمخالفة لظروف وقواعد التعايش الاجتماعي المتعلقة بنظامه وأمنه .

وهكذا ، من وجهة نظر علماء الاجتماع ، تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن الخلل الوظيفي والارتباك وتشتت العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ، وتتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية التي تؤثر على البيئة البشرية وحياته الاجتماعية ، مما يستنتج ما إذا كانت المشكلة الإنسانية التي يعاني منها تختلف عن المعايير الاجتماعية المقبولة عموما للمجتمع ، أو أنها انتهاك وانتهاك للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة. سيكون. تم تبني هذا التعريف أيضا من قبل "علماء الأنثروبولوجيا" في تعريف الجريمة في المجتمعات البدائية ، حيث لا توجد قوانين مكتوبة [٣] .

بين علماء الاجتماع ، هناك اتفاق على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ، والتجريم هو حكم قيمي صادر عن مجموعة تتعارض أفعالها مع قيمها وأفكارها ، بغض النظر عما إذا كان القانون يعاقب مثل هذا السلوك.

---

(١) محمد تقي ، األخالق من منظور التعايش والقيم اإلنسانية ، دمشق ، مجلة دولية ، العدد ٣ ، ٢٠٠٣، ص ص 16-17.

(٢) على محمد جعفر ، اإلجرام وسياسة مكافحته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣، ص ٩٣

(٣) فتحي رمضان السني، طرق تعاطي وسائل الاعلام مع الظواهر الاجرامية وانعكاساتها على المجتمع، كلية الآداب، جامعة الجيل الغربي، غريان، دون تاريخ، ص ٧.

لذلك ، كل مجتمع أو مجموعة لديها ٢ أنواع من أنماط السلوك ، أولها إيجابي أو مرغوب فيه. ثانيا: سلبي أو غير مرغوب فيه. والسبب في وجود هذه الظاهرة في أي مجتمع هو أن العادات والتقاليد والعادات والقيم الأخلاقية ، التي لا تريدها الأغلبية ، يمكن أن تزيد من الاهتمام ببعضها ، بحيث ترتفع إلى مستوى القانون والبعض الآخر يبقى تحتها.

المطلب الثاني: نشأة علم الجريمة (الإجرام)

عرفت البشرية الجريمة منذ العصور القديمة ، وكانت الجريمة ظاهرة اجتماعية غير طبيعية في حياة التجمعات البشرية منذ العصور القديمة ، وأصبحت الجريمة مشكلة في المجتمعات البشرية المختلفة ، بمرور الوقت. ظهرت العديد من الآراء في محاولات تفسير هذه الظاهرة وفحص دوافعها والسيطرة عليها.

كان لهذه الآراء في البداية طابع غير علمي في شرح الظاهرة الإجرامية.أرجع الفلاسفة ارتكاب الجريمة إلى حقيقة أن الأرواح الشريرة تتجسد في جسد الجاني، مما يغضب الآلهة لارتكاب الجرائم ، أو لعنات الآلهة وغضبهم ، مما يدفعهم إلى النزول على الجاني لارتكاب الجرائم ، لذا فإن الطريقة الوحيدة لمعاملة الجاني هي طرد هذه الأرواح الشريرة من جسده أو تعذيبه حتى ترضي الآلهة.

وبما أن هذه المحاولات أو الآراء المعبر عنها لشرح ارتكاب جريمة ليست ذات طبيعة علمية ، فلا يمكن القول إن هذه المحاولات حددت علم الإجرام بالمعنى العلمي الحديث.

وفي القرن الثامن عشر بدا أن المحاولات تجد تفسيرا علميا للجريمة ، وركزت هذه المحاولات فقط على المجرمين دون ظواهر إجرامية ، وركزت هذه الدراسات ليس فقط على ربط الجريمة بوجود عيوب خلقية واضحة في الجمجمة والوجه ، ولكن أيضا بينها وبين وجود عيوب عقلية أصابت الجاني[١] .

يمكن القول أن دراسة الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجرائم أخذت طابعا علميا فقط في بداية القرن التاسع عشر ، وذلك بفضل جهود المدرسة الفرنسية ، لكن فكرة هذه المدرسة لم تكن ناجحة للغاية. ،

كان لظهور المدرسة الوضعية الإيطالية في النصف الثاني من القرن ١٩ تأثير كبير جدا على تقدم البحوث المتعلقة بعلم الجريمة ، ومن خلال استخدام طريقة رومبروسو التجريبية الرائدة في دراسة الشخصية الإجرامية ، كان لها تأثير كبير على إعطاء هذه الدراسات العديد من المنهجيات الجديدة.يجادل بعض العلماء بأن الدراسة التي أجراها لومبروسو هي بداية الدراسة العلمية للظواهر الإجرامية بالمعنى الدقيق للكلمة.

---

(١) محمد ابراهيم الدسوقي علي، علم الإجرام والعقاب، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٦، ص٧.

نتيجة للبحث الذي أجراه لومبروسو (•) ، نشر كتاب بعنوان "الرجل الإجرامي" في عام ١٨٧٦. ليس هناك شك في أن التقدم في أبحاث علم الجريمة ارتبط بالتقدم في العديد من العلوم الأخرى ، بما في ذلك الطب وعلم النفس وعلم الاجتماع[١] .

١- تطور علم الجريمة

ولوحظ أن بعض الأفراد يرتكبون أعمالا إجرامية ، لكن آخرين ، على الرغم من تشابه ظروفهم الاجتماعية ، لا يفعلون ذلك ، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى قد لا تكون مرتبطة بالظروف الاجتماعية للجاني المؤدية إلى الجريمة. وهكذا ، فإن البحث والبحث من العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت إلى دراسة شخصية المجرم ، وعلى هذه الرؤوس كانت "سيزار لومبروسو" لومبروزLombrose " ١٨٣٥-١٩٠٩ "أستاذ الطب النفسي في جامعة تورينو ، الذي خلص إلى أن الفرد ليس مسؤولا عن نفسه ، والجريمة هي نتيجة لعدد من الظروف النفسية الفسيولوجية التي مرتكب الجريمة يخضع" و "لومبروسو" ارتكبت جريمة في مثل هذه الحالات. أعطى للناس.اسم الجاني بالولادة. هذا النوع من الجاني يشكل خطرا على المجتمع ، لذلك دعا إلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية تمنعه من ارتكاب جريمة.

ثم في عام ١٨٨٩ أكد الإيطالي "كولياني Colajanni " كولاجاني ، الذي نشر كتابا عن علم اجتماع الجريمة ، أن السبب الرئيسي للجريمة هو العوامل الاجتماعية ، معتقدا أن الاستعداد الشخصي للجريمة ناتج عن تأثير بعض العوامل الاجتماعية ، وربما ما يميز هذا الرأي هو الاعتراف بالمجرمين عن طريق إزالة العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تكوين الرغبة في ارتكاب الجرائم. إنه يعطي الأمل في أن نتمكن من إصلاح الطريقة التي نفعل بها الأشياء "[٢] .

يهتم كل من أتباع وجهات النظر السابقة للعلماء بجوانب معينة من العوامل التي تسبب السلوك الإجرامي ، وتشبعها بالتحليل والتفسير على حساب الجوانب الأخرى ، مع التركيز على العوامل الفردية ، بينما يتعمق الآخرون في دراسة العوامل الاجتماعية. وهكذا ، فإن آراء بعض العلماء في أوائل القرن ٢٠ أكدت الحاجة إلى علم الجريمة الجديد ، الذي هو على قدم المساواة ذات الصلة لتحليل وتفسير جميع العوامل التي تسبب الجريمة ، وذلك باستخدام العلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والجغرافيا والطب وعلم وظائف الأعضاء. وهكذا ، ظهر علم الإجرام في شكل حديث وأثبت نفسه كواحد من تلك الدورات الأساسية في العديد من جامعات العالم.

---

(١) محمد ابراهيم الدسوقي علي، علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص٩-١١.

(٢) خليفة أحمد محمد ، أصول علم الاجرام الاجتماعي ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٩٨ ، ص٣١.

أهمية علم الجريمة

يتم التأكيد على أهمية علم الإجرام في مكافحة ظاهرة الجريمة من خلال الوقاية قبل وقوعها ومعالجة السلوك الإجرامي بعد وقوعها.

يدرس علم الإجرام أسباب الجريمة كموضوع رئيسي ، لذلك يقدم وصفا دقيقا للجريمة وأسباب وجودها ، مما يمهد الطريق للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقضي على هذه الأسباب أو تقللها ، سواء كانوا أفرادا مرتبطين بالجاني أو مرتبطين بالمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك ، ساهمت المسوحات والدراسات الميدانية التي أجريت في نطاق منع الجريمة في علم الإجرام أيضا في اكتشاف العديد من أنماط السلوك المنحرف التي تتنبأ بإمكانية ارتكاب جرائم في بيئات اجتماعية محددة مثل الأحداث وفي مجموعات محددة ، وتحويل سلوكهم المنحرف إلى سلوك إجرامي.

ساعدت الدراسات الإجرامية حول الجريمة والقصر على توجيه السلطات المسؤولة إلى ضرورة رعاية الشباب وإرشادهم وإعادة تأهيلهم وفتح النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية لإبعاد هذه الفئة عن الجريمة.

في مجال التعامل مع السلوك الإجرامي والجريمة والعديد من النظريات المتعلقة بالشخصية والجريمة وهذه النظريات تساهم في خلق مبدأ العقوبة الفردية التي يجب أن تكون مناسبة لنوع الجريمة أو كميتها أو طابعها أو القانون الجنائي ، واعتماد مبدأ العقوبة الفردية: تخفيف الأسباب ، وتفاقم الأسباب والأسباب لإعفاء تعليق العقوبة ، والعقاب ، وما إلى ذلك. إنها عقوبة ويمكن اتخاذها وفقا لتقدير ضابط العدالة الجنائية لإعطاء حد أعلى.

لا تعتمد أهمية علم الإجرام في معالجة الأعمال الإجرامية على اختيار المدافعين الجنائيين الذين يتناسبون مع شخصية الجاني ، ولكن أيضا على طريقة التنفيذ المناسبة.ساهم علم الإجرام في تطوير نظام السجون ، وتصنيف السجناء ، وإدخال التعليم في بيئة السجون والتأهيل المهني ، بل من خلال تحقيق الأهداف الرئيسية لعلم الإجرام في إصلاح وإعادة تأهيل المجرمين من خلال متابعته ورعايته والمساعدة في العثور على وظائف مناسبة تساهم في عودته إلى لجنة الجريمة. يساهم في مصلحة المجرمين على المسرح.

وقد كان لعلم الإجرام أكبر الأثر في تغيير أنظمة معاملة الأحداث الجانحين من حيث التحقيق والملاحقة والمحاكمة وتنفيذ العقاب، وأنواع التدابير والمؤيدات الجزائية التي تفرض بحقهم، وأماكن تنفيذ

تلك المؤيدات وأسلوب تنفيذها، فجميع التشريعات الجزائية في العالم تتبنى قوانين خاصة بالأحداث الجانحين وتعتمد في وضع هذه القوانين على معطيات علم الإجرام[١] .

٣- علاقة علم الجريمة بالعلوم الجنائية

١. علم الجريمة وعلم العقاب:

حاول العديد من العلماء اعتبار علم العقاب جزءا من علم الجريمة. ساد هذا الاتجاه في أمريكا وأوروبا حتى نهاية القرن ال ١٩ ، وبالتالي إنكار كل استقلال علم العقاب.

في الواقع ، علم العقاب مستقل تماما عن علم الإجرام ، وموضوع البحث مختلف ، لكن علم الإجرام مهتم بدراسة الجرائم وتحديد أسبابها ، وعلم العقاب مهتم بدراسة العقوبات والتدابير الوقائية التي تمنع المجرمين من إعادة ارتكاب الجرائم.

على الرغم من حقيقة أن علم الإجرام مستقل عن علم العقاب ، لا يمكن إنكار العلاقة القوية بينهما. لا يمكن تحقيق هدف العقوبة الجنائية ، الذي يتعلق بعلم العقوبة ، دون مساعدة البحث الإجرامي ، الذي يتعلق بدراسة أسباب الجريمة وتنظيم الجهود لمكافحتها. من ناحية أخرى ، يقدم علم العقاب خدمة مهمة للباحثين في علم الجريمة ، والتي تتجسد في توفير نموذج بشري للمجرمين من داخل المؤسسة العقابية لإجراء أبحاثهم وأبحاثهم لتحقيق أفضل النتائج العلمية.

٢.علم الجريمة والقانون الجنائي :

يتناول القانون الجنائي تطوير الوثائق الجنائية في بعض الدول ، ويحدد في هذه النصوص أنواع الجرائم وعناصرها وقواعد المسؤولية والعقوبات المقابلة وإجراءات التوقيع عليها." [٢] .

يدرس علم الجريمة الظواهر الإجرامية لتحديد أسبابها ، كما يدرس المجرمين. وبالمثل ، يبدأ القانون الجنائي حيث توجد القواعد القانونية ، ويتعامل علم الجريمة مع بعض الأبحاث ودوره هو إرسال النتائج إلى المشرع لدمجها في الوثيقة التشريعية.

على الرغم من الاختلافات بين القانون الجنائي وعلم الجريمة ، إلا أنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا ، لأنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض. يطور القانون الجنائي نصوصه القانونية ومؤسساته الجنائية باستخدام البحوث الإجرامية. بالإضافة إلى ذلك ، يحدد علم الإجرام معنى الجريمة في مركز أبحاثه وأبحاثه ، ويوفر لعلم الإجرام إطارا لأبحاثه وأبحاثه ، والتي تؤثر نتائجها على القانون الجنائي ، وقد تدفع هذه النتائج ، عن طريق الحذف أو الإضافة ، المشرع إلى تصحيح الجريمة والعقوبات. بالإضافة

---

(١) محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم الإجرام ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٦.

(٢) منال المنجد، علم الإجرام، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد ٥، ص٥٥٣، على منشور على موقع الموسوعة، arab-ency.com.sy، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١.

إلى ذلك ، فإن السلطات القضائية والتنفيذية المكلفة بتطبيق القانون الجنائي هي التي تزود علماء الجريمة بنموذج إجرامي.

المبحث الثاني: العوامل المساهمة في ظهور الجريمة والانحراف

العوامل الدافعة نحو السلوك الاجرامي

إن السلوك الإجرامي سلوك إنساني ينشأ داخل المجتمع ويرتبط به وجوداً أو عدماً، هذا وإن السلوك الإنساني بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكل خاص لا يمكن إرجاعه إلى عامل أو مجموعة عوامل محددة بذاتها بمعنى أن العوامل الدافعة للنيه نحو السلوك الإجرامي هي عوامل عديدة ولكنها تصنف تحت عنوان العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وأياً كان نوع هذه العوامل فإنّها مرتبطة بالجاني لتكون حافزاً لاتخاذ السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع ونظراً لتعدد هذه العوامل فسوف نتناول أهمها وكالآتي:

المطلب الأول

العوامل الداخلية

قد تكون العوامل التي تدفع النية نحو السلوك الإجرامي عوامل داخلية وهذه العوامل قد تكون أصلية ويراد بها الصفات والخصائص التي تتوافر في الشخص منذ ولادته مثل الوراثة ونوع الجنس أو قد تكون عارضة أي تلك الصفات والخصائص التي اكتسبها بعد الولادة مثل المرض العضوي[١] . ومن أهم هذه العوامل نذكر:

١- الوراثة:

الوراثة هي انتقال الصفات والخصائص من الأجداد إلى الخلفاء من خلال الجينات ، ونفى الميل الأول دور الوراثة كحافز لتوليد النية الإجرامية ، معتبرا أن النشاط الإجرامي هو نتيجة لعوامل بيئية تحيط بالجاني ، لكن أصحاب الاتجاه الثاني أيدوا دور الوراثة كحافز للنوايا للنشاط الإجرامي ووجدوا أن الجريمة موروثة. الأهم هو طريقة المقارنة بين المجرمين والرجل البدائي ، والأكثر وضوحا موروثة من قبل الصفات البدائية. طريقة دراسة تاريخ عائلة المجرم مقارنة بالعائلة التي لا ينتمي إليها المجرم ، فإن طريقة دراسة التوائم ، حتى لو تم وضعها في بيئتين مختلفتين ، هي طريقة لدراسة تاريخ عائلة المجرم مقارنة بالعائلة التي لا ينتمي إليها المجرم[٢] .

أما بالنسبة للاتجاه الثالث ، فهم يعتقدون أنه لا ينبغي حرمان علم الوراثة من دوره ، لكن علماء الوراثة يؤكدون على دور الاستعداد الإجرامي الموروث ، لأن ما هو موروث هنا ليس عملا إجراميا ، بل هو احتمال أو استعداد إجرامي ينطوي على احتمال سابق ، بما في ذلك القوى الداخلية بالاشتراك مع

---

(١) عبد الرحمن توفيق أحمد: دروس في علم الإجرام, دار وائل للنشر, عمان, ٢٠٠٦, ص٢٩.

(٢) عمار عباس الحسيني: مبادئ علميّ الإجرام والعقوبات, دار التميمي, العراق, ٢٠١٢, ص١٦٢.

مجموعات من القوى الخارجية ، ويتم التعبير عن الاستعداد الإجرامي في شكل سلوك إجرامي. إنها فكرة جيدة[١] .

ونحن نؤيد أصحاب الاتجاه الثالث لكونه لم يأخذ بنظرية العامل الواحد وإنما بتعدد العوامل والمتمثلة بالاستعداد الإجرامي وأثر العوامل الخارجية المحيطة به.

٢- السلالة:

يراد بالسلالة أنها وراثة عامة يشترك بمقتضاها مجموعة كبيرة من الناس سواء كان ذلك في الصفات الداخلية أو الخارجية بمعنى أن الوراثة هنا لا تقتصر على لون البشرة والشعر وطول القامة وتناسب أعضاء الجسم ولكنها تشمل كذلك نوع السلالة ومدى الاستجابة إلى المؤثرات الخارجية ومن ذلك يتضح أن كل سلالة تتميز بنمط من الشخصية مختلف عن غيره[٢] .

ويثار لدى علماء الإجرام سؤال حول مدى صلة السلالة بالسلوك الإجرامي، بمعنى آخر هل تعد السلالة دافع داخلي يوجه النية نحو السلوك الإجرامي؟

يعتقد علماء الإجرام أنه ، مثل كل المجموعات البشرية ، في كل سلالة هناك فضيلة وشر ، خير وشر ، لذا فإن الانتماء إلى سلالة معينة لا يعني أنه لأسباب إجرامية أو لحدوث نوع معين من الجرائم ، حتى السلالات والأعراق التي تتميز عن غيرها من حيث السود أكثر من البيض في الولايات المتحدة. لا يوجد شيء قاطع في العلم لإثبات أنه لا يمكن أن يعزى إلى حقيقة أنها أصناف متميزة مع تكوين بيولوجي. لكن الدافع الحقيقي وراء هذا العمل الإجرامي هو الظروف السيئة المحيطة بهم من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية ، فهم محرومون من فرص المعيشة الكافية ، والمساهمة الكاملة داخل المجتمع ، فضلا عن علامات العنصرية [٣] .

٣- السن ونوع الجنس

يتأثر السلوك الإجرامي من الناحية الكمية والنوعية بالسن ونوع الجنس وخاصة إننا نعلم أن الإنسان خلال حياته يمر بمراحل عمرية مختلفة وان كل مرحلة من هذه المراحل يكون لنوع الجنس تأثير على السلوك الإجرامي وخاصة عندما يصادف تغيرات داخلية من الناحية التكوينية وظروف بيئية محيطة تساعد على ذلك[٤] .

وبذلك فإنّ السن ونوع الجنس متى ما تهيأت لهما هذه الظروف قد يكون ذلك دافع للنية نحو السلوك الإجرامي وهذا ما سوف أوضحه وكالآتي:

---

(١) فتوح عبد الله الشاذلي: أساسيات علم الإجرام والعقاب, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٧, ص١١٥.

(٢) سعد حماد صالح: مبادئ علمي الإجرام والعقاب, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٨, ص١٢٥.

(٣) عبد الرحمن توفق أحمد: دروس في علم الإجرام, مصدر سابق, ص٤٩-٥٠.

(٤) بشير سعد زغلول: دروس في علم الإجرام, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٦, ص٨١.

يُقسّم الباحثون في علم الإجرام عمر الإنسان إلى عدة أقسام ولكن التقسيم الأكثر شيوعاً هو الذي يأخذ بالمراحل العمرية الأربعة وهي مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة أو الحداثة ومرحلة النضج وأخيرا مرحلة الشيخوخة. وهذه المراحل كالآتي:

- **مرحلة الطفولة**: تعد مرحلة الطفولة من المراحل العمرية المهمة في حياة الإنسان لأنه خلال هذه المرحلة يكون بحاجة إلى رعاية خاصة واهتمام كبير لكي ينمو في إطار ملائم من الظروف الاجتماعية والنفسية[١].

هذا وتمتاز هذه المرحلة بقلة الجرائم المرتكبة من كلا الجنسين وذلك لعدة أسباب منها طبيعة التكوين البيولوجي إضافة إلى محدودية الوسط الاجتماعي فضلاً عن عدم القدرة على التمييز بين الخير والشر[٢] .

- **مرحلة المراهقة أو الحداثة**: تمتاز هذه المرحلة بزيادة معدلات السلوك الإجرامي وتحديدا من قبل الذكور نتيجة التغيرات الداخلية سواء كانت من الناحية البدنية أو النفسية أو العقلية من جهة فضلاً عن تأثر الحدث بالعوامل الخارجية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية[٣] .
- **مرحلة النضج**: إن هذه المرحلة العمرية تمتد لفترة طويلة من حياة الإنسان إذ تمتد من إكمال الثامنة عشر إلى سن الخمسين وتعد هذه المرحلة من أخطر المراحل العمرية في حياة الإنسان من وجهة نظر علماء الإجرام نتيجة تأثر الإنسان بتغيرات داخلية من الناحية التكوينية فضلاً عن مؤثرات البيئة الخارجية[٤] .
- **مرحلة الشيخوخة**: تبدأ هذه المرحلة بعد سن الخمسين حتى نهاية العمر[٥] ، ونتيجة التغيرات التي تصيب جسم الإنسان مثل ضعف القوة البدنية والعقلية وانخفاض نشاط الغريزة الجنسية فإنّ دافع النية نحو السلوك الإجرامي يصبح محدود النطاق سواء من الناحية الكمية أو النوعية إذ تقل الجرائم التي تتطلب القوة البدنية أو قدراً من الذكاء كجرائم القتل والإيذاء البدني والاعتداء على العرض وجرائم السرقة بإكراه وكذلك جرائم النصب والاحتيال وغيرها ومع ذلك قد يستعين المجرم بوسائل أخرى لا تتطلب العنف كالقول والكتابة كما في جرائم القذف والسب[٦].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٢) منتصر سعيد حموده: حماية حقوق الطفل, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٠, ص١٧. د.عبد المطلب عبد الرزاق:الحقوق المتعلقة بالطفل في الشريعة الإسلامية,دار الفكر الجامعي,الإسكندرية,٢٠١١, ص٤٨.

(٣) سليمان عبد المنعم: أصول علم الإجرام والجزاء, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ١٩٩٦, بيروت, ص٣٣٠.

(٤) محمد عبد الله الوريكات: أصول علمي الإجرام والعقاب, منشورات الحلبي, بيروت, ٢٠٠٩, ص١٦١.

(٥) بشير سعد زغلول: دروس في علم الإجرام, مصدر سابق, ص٨٤.

(٦) سعد حماد صالح: مبادئ علمي الإجرام والعقاب, مصدر سابق, ص١٦٠.

مما تقدم ذكره نستخلص وجود علاقة بين السن ونوع الجنس وأثرها على السلوك الإجرامي وان هذا التأثير تختلف قوته من مرحلة إلى مرحلة أخرى خلال حياة الإنسان ولكن هذا لا يعني أن السن ونوع الجنس هما العامل الوحيد الدافع للنية باتجاه السلوك الإجرامي بل لا بد من أن يتضافر مع هذا العامل عوامل أخرى كي ينتج أثره بالنسبة إلى السلوك الإجرامي سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية

إذا كانت العوامل الداخلية تتعلق بذات المجرم فإنّ العوامل الخارجية تتعلق بطبيعة الوسط الخارجي الذي يعيش فيه المجرم وهذا الوسط يختلف من بيئة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف العوامل الخارجية الدافعة للنية نحو السلوك الإجرامي واستنادا لذلك ستنصب دراستنا على أهم هذه العوامل:

١- العوامل الطبيعية

يقصد بالعوامل الطبيعية مجموعة الظروف الجغرافية السائدة في منطقة معينة مثل حالة الطقس وتتابع الفصول ودرجات الحرارة وكميات الأمطار وطبيعة التربة وغيرها[١]، ورغم تعدد هذه الظروف إلا أن علماء الطبيعة عملوا في نظرياتهم على التركيز على عامل المناخ كدافع إلى السلوك الإجرامي[٢]، حيث وجدوا أن هنالك علاقة وثيقة بين درجة الحرارة والجرائم المرتكبة سواء من الناحية الكمية.

٢- العوامل الاجتماعية

ولعل أهم العوامل التي يمكن أن تشكل بيئة اجتماعية تحفز النية على ارتكاب عمل إجرامي هي الأسرة والمدرسة والعمل والأصدقاء [٣]، وبالنسبة للأسرة ، فهي حياة الإنسان ، وفقدان أو غياب طويل لأحد والديه ، والأم التي تلعب دورا هاما في تنشئة الأطفال ، وخاصة الشباب ، والمشاجرات المتكررة ، والإدمان على الكحول والمخدرات ، أو المعاملة القاسية ، مما يؤثر سلبا على قيادة الفرد إلى جريمة [٤].

اما المدرسة فتعد مؤسسة تربوية تمثل البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة وتسمى بالوسط العارض أو العابر ولكن هذه المؤسسة يمكن ان تكون عامل نحو ارتكاب الجريمة متى ما انحرفت عن دورها التربوي والتعليمي كأن تصبح مكان للإهمال وعدم الرعاية الصحية والقسوة الشديدة مما يؤدي إلى إصابة الفرد بالعقد النفسية وبالتالي انصرافه عن الدراسة للانضمام إلى الجماعات المنحرفة[٥].

---

(١) محمد عبد الله الوريكات: أصول علمي الإجرام والعقاب, مصدر سابق ,ص١٨٧ .

(٢) رؤف عبيد: أصول علم الإجرام, مصدر سابق, ص١٠٠.

(٣) غني ناصر حسين: علم الجريمة, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١١, ص٢٤١ وما بعدها.

(4) Ph.Dr .Richard. M. Ryan and Edward .l.Deci :Intrinsic and extrinsic Motivations,contemporary educational psychology,New York, No. 25,2000, p.60.

(٥) سعد حماد صالح: مبادئ علمي الإجرام والعقاب, مصدر سابق, ص١٩٣.

أما بالنسبة لبيئة العمل ، فهو يشغل معظم وقته فيها ، لذلك يكون لها تأثير كبير على حياة الشخص ، والعمل يحدد الوضع الاقتصادي للشخص ، لذلك تكون هذه البيئة دائما عندما تساعد ظروف العمل في ذلك ، بغض النظر عن طبيعة المهنة ، وعدم كفاية المهنة لشخص ما ، والاتصال مع الزملاء السيئين من خلال العمل ، ويمكن أن يكون دافعا للنية لارتكاب جريمة في أي وقت. هذه وجميع الصور الأخرى يمكن أن تحفز الشخص نحو ارتكاب جريمة [١] ، وأخيرا ، بيئة الأصدقاء ، البيئة التي يختارها الشخص ، تمثل جزءا كبيرا ، وهذه البيئة لها تأثير كبير على شخصية الفرد من خلال قيمها ومبادئها العامة ، على سبيل المثال ، إذا كانت تحترم القوانين التي تتوافق مع نمط السلوك الاجتماعي والقيم الفاضلة هي وسيلة جيدة ومع ذلك ، وجدت الدراسة أن العديد من أنماط السلوك الإجرامي كانت أسوأ عندما كانت القيم المكتسبة أسوأ [٢].

هذه كانت أهم العوامل الاجتماعية التي يمكن ان تشكل دافع للنية باتجاه السلوك الإجرامي إذا تهيأت لها الظروف المساعدة على ذلك.

---

(١) محمد شلال حبيب: أصول علم الإجرام, المكتبة القانونية, بغداد, بدون سنة طبع, ص٢٣٥ وما بعدها.

(٢) عمار عباس الحسيني: مبادئ علمي الإجرام والعقاب, مصدر سابق, ص٢٣٣.

الخاتمة

إن توافر الأمن في المجتمع سيجلب السعادة لهذا المجتمع ، ويعطي فرصة للتقدم ، ويصبح قبلة للناس من جميع أنحاء العالم للعيش والعمل هناك للتغلب على الخوف و تأثير الجريمة على نفس الضحية وعائلاتهم في المجتمع ككل هو شيء يعرفه الجميع ، بالطبع ، عندما تتكرر جرائم متعددة في مكان محدود يعرف بالظاهرة الإجرامية.التأثير أكثر شيوعا وخطورة.لذلك ، من الغريب أن المشرع في جميع دول العالم يجعل العقوبة على الجرائم أكثر صرامة.مرتكبي هذه الجرائم ، ولكن الأهم من ذلك ، زيادة وعي المجتمع بخطورة الجرائم والحد من إقبال المرضى عقليا ، أو حتى أولئك الذين لديهم العلم والثقافة في الصحة من ما كانت جرائمهم.

النتائج

- إن سياسة العقاب ليست كافية وفعالة بحد ذاتها طالما هنالك اهتمام ضعيف بمواجهة الجريمة قبل حصولها والوقاية منها، مما يجعل الجريمة في تطور وانتشار بين افراد المجتمع.

- وجود عوامل مختلفة تساهم في ارتكاب الجريمة، وهذه العوامل في تطور مستمر بتطور الزمان.

- إن الدور الوقائي ضد الجريمة مازال ضعيفا بالشكل السليم.

- إن سياسة العقاب ليست كافية وفعالة بحد ذاتها طالما هنالك اهتمام ضعيف بمواجهة الجريمة قبل حصولها والوقاية منا، مما يجعل الجريمة في تطور وانتشار بين افراد المجتمع. .

- إن سياسة العقاب قد تسهم بتعلم الإجرام داخل المؤسسات العقابية، فإن كانت تسهم في زجر المجرم ومعاقبته فهي لا تهتم بشكل كبير ببيئة المجرم اثناء فترة عقابه، وكذلك بعدها، وتأهيله بالشكل السليم لاجتثاث الفكر الإجرامي من داخله لضمان عدم العودة إلى ارتكاب الجريمة.

أهم التوصيات هي:

- إنشاء مراكز لتأهيل الأشخاص الذين ينحرفون عن معاودة ارتكاب الجرائم;

- الاهتمام بزيادة الوعي المجتمعي في وسائل الإعلام حول مسألة العودة إلى ارتكاب الجرائم.

- تثقيف المجتمع بأن الجاني يجب أن يحصل على القبول الاجتماعي بعد قضاء عقوبته ودفعه إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى.

- يجب أن تقتصر العوامل التي تؤثر على السلوك الإجرامي لبعض الأفراد على عوامل معينة ، لأن معظم العوامل متجانسة مع بعضها البعض لتغذية السلوك الإجرامي الفردي.

المصادر والمراجع

١- أحمد جودت غراب، وآخرون، القوانين الجنائية المفاهيم والتطبيقات، دار النهضة، ٢٠١٧.

٢- أسامة عطية محمدعبدالعال،أصول علمي الإجرام والعقاب٢٠١٥.

٣- بشير سعد زغلول: دروس في علم الإجرام, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٦.

٤- حسين عبد الحميد أحمد رشولن، الجريمة وعلم الاجتماع الجنائي، دار المؤلف، ٢٠١٠.

٥- خليفة أحمد محمد ، أصول علم الاجرام الاجتماعي ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٩٨ .

٦- سعد حماد صالح: مبادئ علمي الإجرام والعقاب, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٨.

٧- سليمان عبد المنعم: أصول علم الإجرام والجزاء, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ١٩٩٦, بيروت.

٨- عبد الرحمن توفيق أحمد: دروس في علم الإجرام, دار وائل للنشر, عمان, ٢٠٠٦.

٩- عبد المطلب عبد الرزاق:الحقوق المتعلقة بالطفل في الشريعة الإسلامية,دار الفكر الجامعي,الإسكندرية,٢٠١١.

١٠- عبود السراج، علم الاجرام وعلم العقاب، دراسة تحليليّة في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط٢،١٩٩٠.

١١- على محمد جعفر ، الإجرام وسياسة مكافحته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣، .

١٢- عمار عباس الحسيني: مبادئ علميّ الإجرام والعقوبات, دار التميمي, العراق, ٢٠١٢.

١٣- غني ناصر حسين: علم الجريمة, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١١.

١٤- فتحي رمضان السني، طرق تعاطي وسائل الاعلام مع الظواهر الاجرامية وانعكاساتها على المجتمع، كلية الآداب، جامعة الجيل الغربي، غريان، دون تاريخ.

١٥- فتوح عبد الله الشاذلي: أساسيات علم الإجرام والعقاب, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٧.

١٦- محمد ابراهيم الدسوقي علي، علم الإجرام والعقاب، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٦.

١٧- محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم الإجرام ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

١٨- محمد شلال حبيب: أصول علم الإجرام, المكتبة القانونية, بغداد, بدون سنة طبع.

١٩- محمد عبد الله الوريكات: أصول علمي الإجرام والعقاب, منشورات الحلبي, بيروت, ٢٠٠٩.

٢٠- منتصر سعيد حموده: حماية حقوق الطفل, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٠.

المراجع الأجنبية:

٢١- Ph.Dr .Richard. M. Ryan and Edward .l.Deci :Intrinsic and extrinsic Motivations,contemporary educational psychology,New York, No. 25,2000, p.60.

المؤتمرات:

٢٢-المؤتمر الثاني للإجرام المنعقد في باريس سنة"١٩٥٠".

الدوريات :

٢٣-حمد تقي ، الأخلاق من منظور التعايش والقيم الإنسانية ، دمشق ، مجلة دولية ، العدد ٣ ،٢٠٠٣ .
٢٤-عذراء صليوا رفو، محاضرة في الجامعة المستنصرية بعنوان:" الجريمة بين التنظير والتحليل"، ٢٠١٨.

المواقع الالكترونية:

٢٥-منال المنجد، علم الإجرام، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد ٥، ص٥٥٣، على منشور على موقع الموسوعة، arab-ency.com.sy، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١.